

بالرطب الكبريت الاب ولا مخلص من دعوى تقدير الضمير او كون  
 النايبة عنه ملاك الصفة كما تقتصر الى ضمير يربطها بالموصوف  
 كذلك بدل البعض بفتحة الي ضمير يربطه بالمتبدل منه ويغاية  
 العين الضمير قائدها الكوينون وبعض المصريين وهو ظاهر  
 من ذهب سيبويه لقوله ضرب زيد الظاهر والمبطن فين رفع  
 ان المعنى ظاهره وبطنه ولم يفتل الظاهر والمبطن منه كما يقول  
 اكثر الضمير بين ومن جمعهم قول طرقة بن العبد  
 قطاب الجيب من ارقم . بحسن الله اما صفة المتحرك  
 يجمع بين ال والضمير قد لعل انما ليس عوضا عنه والجواب  
 ان ال هنا مجرد التعريف مثلها في الرجل لا للتعريف  
 والتعويض مثلها في ذات الجنة هي الماوي فان الماوي  
 وجهه مجرد التانيث كما في مسألة له التانيث والتعويض  
 مثلها في عدة وايضا فقد يجمع العوض والمعوض  
 منه في الضرورة كقول  
 يا اللها يا اللها وقولها  
 هما نشأ في في من قويا  
 والرحيب الواسع والمقطاب مجتمع الجيب ومنه قطب  
 ما بين عينيه اذا جمع ومنه حاوين قاطبة اي جميعا بقول  
 ان عطفها واسع بدل السماع موضع جيبها والصفة  
 ايضا الرخصة والخير بفتح الواو الجسد تميمه  
 بناء ال عن الضمير في نحو حسن الوجه من حيث هو ضمير  
 لما من حيث هو مضاف اليه وربما فهم من كلامه الثاني  
 وقد استحسن ذلك الزمخشري حتى يجوز بنا بفتح عن

المضاف اليه المظهر فقال في قوله تعالي وعلم ادم الاسماء كلها ان  
 المراد اسما المسمايات ولا اعلم احد اقاله بعد اقبله والمشهور  
 في الية الكونية قولك ان احدها ان الاصل مسمايات الاسماء  
 ثم حدثت المضاف وعاد الضمير من ثم عن خصمه عليه كما  
 عاد الضمير على المضاف المحذوف في او كطيات في جري  
 لغشاه الاصل او كذا في ظلمات لغشاه الثاني ان الاسماء  
 يراد بها اسميات السنة المسألة الرابعة انه اخبر عن اسم  
 ان جدلوا بالمفرقة وقد مضى في ذلك مشير وجا  
**كثيرا حلة قد سيطرت ذمها في جمع ذواع واخلاق ونسب**  
 قوله لك حلة موقف لكن وما بعدا ما قبلها كوقوعها في  
 قولك لو كان عالما لكانته لكنم ليس بجائر ولا صالح في ان  
 ما بعدها تؤكد لما قبلها مع زياده عليه وقوله **كث سيطر**  
 جملة في موضع الرخ صفة حلة وبولاهي لم يحصل الفايده  
 ويظهرها الجملة التي بعد قوم من قوله تعالي بل انتم قوم  
 جهلون بل انتم قوم عادون وعلم بذلك ان الفايده كما تحصل  
 من الخبر كذا كحصول من صفته وذلك لتكمل علي اي علي  
 في مسألة وفيه انه حكى عن ابي الحسن انه امتنع من اعارة  
 الحق الناس بما له ابيه انه لانه ليس في الخبر الا ما في المسألة  
 ثم قال فان قلت الحق الناس بما له ابيه ابنه البار او النافع  
 له او نحو ذلك كان المسألة علي منادها ايضا لان الخبر  
 نفسه غير مفيد ولا يفتحه من الصفة من جهة لان وضع  
 الخبر علي تناوله الفايده منه لان غيره حكى عنه ذلك  
 عبد المنعم الاسكندر في كتاب الحقة ويظهر يصحح

المضاف